

قضايا المواطنة ودورها في تعزيز الأمن الهوياتي اللغوي والتنوع الثقافي في الجزائر

Citizenship Issues and their Role in Promoting Identity Security and Cultural Diversity in Algeria

عبد العزيز خليلي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر) ، khalili.abdelaziz@enssp.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/03/15

تاريخ الاستلام: 2021/10/28

ملخص:

تتميز مختلف شعوب العالم بثقافتها وإرثها اللغوي المتنوع والذي تحتضنه دولة القانون بما يحفظ المرجعية التاريخية والحضارية لسكانة مختلف الوحدات السياسية عبر العالم. لكل شعب هوية خاصة في إطار دولة البناء المواطنين وفقا للأطر الدستورية والقانونية، تحترم الفسيفساء السيسولوجية خدمة لهدف أسمى وهو خدمة الوطن، بعيدا عن أي إقصاء دوغمائي أو تمييز عنصري نحو تشكيل هوية وطنية جامعة والعيش تحت سقف وطن موحد لا يقبل التجزئة أو التمزق خصوصا في ظل التدايعات العولمية التي لطالما حاولت تقزيم الهويات في قالب نمطي واحد. تهدف دراستنا لتوضيح انعكاسات دولة المواطنة في إرساء ميكانيزمات الاندماج الوطني في الجزائر ومعالجة التنوع الثقافي والاعتزاز بالهوية الوطني في خضم شظايا المرحلة الاستعمارية خصوصا في شقها اللغوي.

النتائج المتوقع التوصل لها إرساء دولة المواطنة في الجزائر، في إطار هوية وطنية شاملة وفق أسس مدمسرة وقانونية، وتفعيلا لدور النخبوي الفاعل خدمة لصالح العام بما ينعكس على حسن استغلال التنوع الثقافي بإدارة عقلانية رشيدة وفاعلة. كلمات مفتاحية: المواطنة، الهوية، النخب، التنوع الثقافي، الاصطراعات اللغوية، الجزائر.

ABSTRACT:

Different peoples of the world are distinguished by their diverse cultures and linguistic legacies. Which the state of law Embraces in a way that preserves the historical and civilizational Reference for the inhabitants of the framework of the citizen-building State According to the constitutional and legal frameworks. The Sociological mosaicism Respected in the service of a Supreme goal, which is to serve the Nation, for from any dogmatic Exclusion or Racial Discrimination towards the formation of a comprehensive National Identity and living Under a unified Nation that does not Accept Division or Rupture, especially in light of the global Implications of which have always tried to dwarf Identities into a single Stereo type.

Our study aims to clarify the Repercussions of the citizenship State in establishing the Mechanisms of national integration in Algeria and addressing cultural Diversity and pride in the National Identity in the midst of the fragments of the colonial phase, especially in its Linguistic Aspect.

The Expected Results will be the Establishment of the Stata of Citizenship in Algeria, within the Framework of a comprehensive National Identity in Accordance with constitutional and legal Foundations, and the activation of the active Elitist Role in the Service of the public, which will be Reflected in the good Exploitation of Cultural Diversity through Rational, Rational and Affective Management.

Keywords: Citizenship, Identity, Elites, Cultural, Diversity, Linguistic Variations, Algeria.

- المؤلف المرسل: عبد العزيز خليلي

doi: 10.34118/ssj.v16i2.2445

<http://journals.lagh-univ.dz/index.php/ssj/article/view/2445>

ISSN: 1112 - 6752

رقم الإيداع القانوني: 66 - 2006

EISSN: 2602 - 6090

1- مقدمة:

لا يخلو أي مجتمع من التعدد والتنوع الثقافي والهوياتي، فالمغزى يكمن في كيفية معالجة النظام السياسي لإدارة هذا التنوع. يعترف الإنسان بانتمائه وهويته الوطنية بما يعكس تجزؤيته. عرفت البشرية عدة تطورات تاريخية لها أهمية بالغة في رسم وبناء شخصية الفرد ليمتاز عن غيره داخل الوسط الجماعي الذي بدوره لا يخلو من فاعليته القصبوى في الانتماء وفق معايير، تتفق عليها الجماعة لتتعايش داخل الرقعة الجغرافية على اختلاف وتنوع التركيبة الاجتماعية داخل الدولة - الأمة. التنوع الثقافي والديني واللغوي داخل الدولة الوطنية لطالما أفضى لنماذج ناجحة في حياة الشعوب والأمم على مر الأزمنة، بما يخدم هذه الأخيرة وفق برامج تعمل على الاندماج الوطني وإرساء دولة المواطنة الفعلية دونما أي تمييز بين مختلف أبناء الوطن الواحد وفق معايير قانونية تضمن العيش الكريم لمختلف ساكنتها. تعد قضايا الهوية والمواطنة من الاهتمامات البالغة الأهمية لضمان استمرارية الشعوب وتعايشها كما أسلفنا الذكر. لقد وضعت معاهدة وستفاليا عام 1648 حدا لقضايا الحروب الطائفية ما بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا مؤسسة للدولة القومية بغض النظر عن الانتماءات الفرعية. فصار بذلك ولاء الفرد لوطنه تدريجيا في حدود دولة المواطنة المحددة لجملة من الحقوق والواجبات. وهذا ما استوجب تحقيقه في أوروبا سنوات عديدة، وهو ما لم يحصل في الدول العربية رغم الدولة الحديثة المستقلة لا من جانب الولاء الوطني ولا سيادة القانون، فما يبرز دوما ولاءات قاتلة طاغية عشائرية وإقليمية جهوية وقومية وعرقية، فلا تزال مؤسسات الدولة ضعيفة في إطار شخصية الحكم. إن القوانين التي يضعها النظام السياسي هي بمثابة البوصلة التي تفضي للتعايش والتسامح المجتمعي من عدمه، إضافة للقيم الأخلاقية والسياسية غير المكتوبة لكنها تجد لها قبولا معتبرا لدى الجميع. لكن علينا التمييز ما بين الحزمتان القانونية التي تحدد على إثرها حقوق وواجبات المواطن، ودورها البالغ في استتباب الأمن الهوياتي. ازدادت حدتها في ظل تأثيرات العولمة التي تسعى لعالم كسببوليتاني أو نمطية الحياة رغم الاختلاف والتنوع الذي يميز البشرية منذ وجودها الأول. كل منا يتمتع بميزات الخاصة لا يشركه ولا يشارك فيها أي طرف آخر يعمل الفرد على تفكيكها وإعادة بنائها أو تركيبها أي استقلالية الذات دونما أي خضوع لأطراف خارجية، ذلك ما ينطبق على حالة الدول إذ تسعى جاهدة على حفظ أمنها الهوياتي. تلقى على عاتق الأنظمة السياسية لدول العالم الثالث مسؤوليات جسام، إذ عانت ويلات الاستعمار الذي رفع شعارات ولانحات ترمز شكلا للتمدن أو التحضر لكن مضمونها أعمق لضرب ومحو أو طمس الهويات الثقافية واللغوية والوطنية عامة. يفضي هذا إلى تعثر برامج بناء دولة المواطنة الحقيقية، إذ انتهجت تلك الدول نماذج مستوردة غربيا فرضت عليها لازما. بعد موجات استقلالها طفت للسطح قضايا معالجة أزمة الهوية والاندماج الوطني داخل الدولة القومية على غرار ما عرفته الجزائر، من تأثيرات السياسات الاستعمارية الكولونيالية على شتى الأصعدة خصوصا شقها الثقافي واللغوي. إشكالية البحث:

تعد المواطنة من القضايا التي لا تزال لم تحسم بشكل نهائي في منطقة شمال أفريقيا منها الجزائر، رغم مضي سنوات عديدة من الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي، لا تزال الانتماءات والولاءات الفرعية الضيقة التي أزاها الأخير هادفا منها للتفرقة ما بين أبناء الكيان السياسي الواحد تلوح في الأفق في كم من مناسبة، انعكست اضطرابات النخب المعرّبة من جهة والفرنسية التوجه والنخب الأمازيغية في بناء الدولة الحديثة على المنهج الدراسي. فالمواطنة سبيلا قويا جامعا تؤمن بالانتماء للوطن الواسع ترسيخا لبناء الهوية الوطنية وفق أطر قانونية تعلي من قيم المساواة والمشاركة السياسية. فرب سائل يسأل أين تكمن الدعائم الأساسية للمواطنة في ترسيخها سبل الأمن الهوياتي والتنوع الثقافي للدولة الجزائرية؟

فرضيات البحث:

- تعد قضايا المواطنة والهوية من ركائز قيام المجتمعات والدول.

- للنخب دور فعال في معالجة واستتباب الأمن الهوياتي المواطني.
- بناء دولة المؤسسات القائمة على أساس احترام التنوع والتعدد الثقافي أساس الاستقرار.
- خلف الاستعمار الفرنسي بالجزائر أزمات إيديولوجية واعطاب هوياتية وسط انشطار نخبوي مؤدلج ما بين تيارات فرنسية وعربية وأمازيغية.

أهداف البحث:

نبتغي من دراسة هذه توضيح الدور الثنائي لكل من النظام السياسي في الجزائر الممثل في النخب الحاكمة والفاعلة ومنظمات المجتمع المدني في المساهمة في بلوغ رص صفوف الوحدة الوطنية والتجانس الاجتماعي والاندماج الوطني والتعايش والتسامح والاعتراف بالآخر نحو تشكيل هوية وطنية جامعة بدلا من الولاءات الفرعية الضيقة ما قبل الدولاتية التي خلفها الاستعمار الفرنسي مدة 132 سنة (1830-1962).

منهجية البحث:

للإجابة وتمحيص الإشكالية المطروحة في بحثنا هذا اعتمدنا المناهج التالية في الدراسة:

-أولا: المنهج التاريخي فللجزائر كغيرها من دول وشعوب المعمورة تملك إرثا تاريخيا يعد مرجعا لهويتها اعتزازا وافتخارا من جهة ومن جهة أخرى أن الجزائر عانت ردحا من الزمن تحت وطأة الاستعمار الفرنسي الذي لطالما حاول استبعاد واستعباد الجزائري طمسا وذوبانا لهويته الأصلية بهدف أن تسود التفرقة ما بين أبناء الوطن الواحد. وهو ما انعكس على النخب ما بعد الاستقلال وعلى المنهج التربوي الدراسي.

- ثانيا: منهج دراسة حالة لتعمق في الصراع الهوياتي الجزائري وكيفية ادارة التنوع الثقافي.

- ثالثا: المنهج الوصفي: لتقييم برنامج المرحلة الأساسية اعتمادا على ما جاء به محتوى الكتاب المدرسي للتربية المدنية كونه

الأساسي في غرس وتكريس أسس المواطنة النشطة.

لمعالجة موضوعنا هذا اعتمدنا المحاور التالية:

المحور الأول: السياق المفاهيمي للمواطنة

المحور الثاني: التأصيل النظري للهوية

المحور الثالث: التنوع الثقافي والصراع الهوياتي في الجزائر

المحور الرابع: المواطنة والوضع اللغوي الهوياتي في الجزائر

خاتمة.

2- التأصيل النظري للمواطنة

1-2- السياق المفاهيمي للمواطنة:

مصطلح المواطنة كغيره من المصطلحات في العلوم الاجتماعية والإنسانية يشوبه التعقيد تبعا للاختلاف الإيديولوجي للمفكرين والمختصين في هذا الشأن. المواطنة ضاربة في عمق التاريخ إذ ارتبط المفهوم إبان العهد اليوناني بالمدينة أثينا، إذ كانت تقتصر على من يقطنون داخل أسوار المدينة آنذاك قبل أن يأخذ المصطلح مسارا توسعيا أشمل عهد الإمبراطورية الرومانية. لقد تطورت المواطنة من الجانب القانوني والدستوري والمشاركة السياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتمكين المواطنين على قدم المساواة من التعبير عن آراءهم وطموحاتهم بحرية، في خضم ما تتعرض له الدولة القومية من تحديات جراء تحولات شهدتها نهاية القرن العشرين كتفاقم المشاكل العرقية والدينية في شتى بقاع المعمورة، وحالاتي العنف والتطرف

المتصاعدتين، إذ أن الأمر لا يخص بلدان العالم الثالث لوحدها التي لم تشهد الانتشار الفعلي للحدثة بل امتد الأمر إلى العالم الغربي كذلك مثل قضية الإبادة النووية في هيروشيما، وإبادة الصرب للمسلمين، والإبادة الأمريكية للعراقيين والأفغان. إلى جانب هذا لم تعد أي منطقة في العالم بمنأى عن شرارات العولمة والثورة المعلوماتية التي انعكست على السلوكيات الفردانية وتراجع الاهتمام بالشأن العام لصالح الشأن الخاص مما انعكس سلبا على التضامن والتماسك الآلي المجتمعي.

هناك مفاهيم مختلفة للمواطنة يتجلى أهمها في ما يلي:

-عرفت موسوعة دائرة المعارف البريطانية مصطلح المواطنة على أساس العلاقة التي تربط الفرد بدولته يدين لها بالطاعة والولاء ويتمتع بحمايتها له. فالمواطنة هي ممارسة الحقوق السياسية، حقوق التحرر، حرية الرأي والتعبير والفكر مثلما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن 1789 وامتداده إلى المجال الديني والاجتماعي كقضايا الحي والعمل، فللمواطنة مفهومين أولا: مفهوم يضم مختلف المؤسسات التقليدية كالعشيرة والقبيلة. ثانيا: المفهوم المؤسسي للمجتمع الحديث كالحزب، النقابات، الجمعيات. فهناك من المفكرين من ينظر للمواطنة على أنها الحالة القانونية أين تضمن فيها حق المشاركة في تشكيلة المنظومة السياسية للدولة، التي بدورها تعمل على ترسيخ قيم ومبادئ المواطنة وغرسها بين مختلف شرائح المجتمع من خلال البرامج التربوية والاجتماعية، تهدف لتقوية حس المواطنة من خلال نشر قيم التسامح والتعايش في ما بين مختلف تكوينات المجتمع على اختلافه وتنوع هويته التي تصب كلها لمصلحة الوطن ولاء له (الشماس، 2008، صفحة 38). المواطنة هي تلك العلاقات القانونية ما بين الفرد والدولة تشمل أطراف عدة من المجتمع رغم التنوع الثقافي واللغوي والهويات الفرعية، إذ تمارس حقوقها بالتساوي كحق الترشح بالانتخابات والتصويت وغيرها خدمة لصالح الوطن يمثل منتخبه مختلف شرائح المجتمع دونما أي إقصاء لطرف على حساب آخر (الجواد، 2011، صفحة 02). المواطنة تعني تلك حركية الأفراد في إطار منظم يتجاوز الانتماءات والولاءات الضيقة إلى انتماء أوسع وهو الدولة - الأمة (عمار، 2014، صفحة 07). يعد المواطن اللبنة أو الركيزة الأساسية لقيام أي مجتمع، فلا وطن من دون مواطن ليحقق رفاهيته وعيشه الكريم في خضم تفاعلاته مع مختلف فئات المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. فالمواطنة هي انتماء الفرد لبلد ما وإلى شعب يتفاعل ضمنه وفقا لأطر دستورية وقانونية تكفل حقوقه وتضمن واجباته. عرفها برهان غليون أنها " الفكرة القائمة على أساس تحالف وتضامن أناس متساوين في القرار والدور والمكانة، ورفضاً لشتى أنواع التمييز العنصري على أساس لون البشرة أو الدين أو الانتماء القبلي أو الاثني." بدون الانتماء الوطني لا قيمة لها، إذ تكون مجرد منح للحقوق وفرض واجبات بناء على الجنسية ووثيقة السفر. فالمواطنة إذن آلية ضرورية من أجل الاندماج الوطني بناء على أسس قانونية، مقبولة من طرف جميع مكونات المجتمع تحت إطار هوية وطنية جامعة مشتركة (مهدي، 2010، الصفحات 97-102).

2-2- أبعاد المواطنة ومكوناتها

ب/ أبعاد المواطنة ومكوناتها:

للمواطنة أبعاد ومكونات رئيسية تقوم عليها وهو ما سنوضحه كالتالي: عقد مؤتمر وزراء التعليم للاتحاد الأوروبي دورته الـ 20 ببولندا بأكتوبر 2000 اتفق على مجموعة من الأبعاد المواطنتية أهمها:

البعد السياسي: من خلال المشاركة في عمليات صنع القرار وممارسة السلطة السياسية. عرفها كلا من لوسيان باي وغابرييل أموند أنها (مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية). أما صاموئيل هنتنغتون وجون نيلسون فعرفهما بأنها (ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي).

البعد القانوني: من خلال ممارسة كافة جموع المواطنين لحقوقهم والإدلاء بواجباتهم تجاه وطنهم.

البعد العالمي: باحترام التنوع الثقافي والعيش الكريم المشترك (الشماس، 2008، صفحة 46).

3-2- مكوّنات ومبادئ المواطنة:

تقوم المواطنة على مبادئ هامة أساسية من ضمنها:

الانتماء: هو شعور داخلي لدى الفرد يشعر فيه بحبه لوطنه ويعمل جاهدا لخدمته. لكن وجب التفريق ما بين طبيعة الانتماء في المجتمعات الهشة والمجتمعات المفرطة في الانتماء، ففي الأولى تمتاز بالتضامن القوي والإفراط في الفردانية، بينما المجتمعات المفرطة الانتماء ما يميزها أنها مصدرا لتضييق على حرية الفرد واختياراته، بالتالي قد تترجم التعددية والتنوع الثقافي لحالات عنف وصدام أو إرهاب خصوصا حينما تتحول الهويات لأقفاص تستبعد الآخر المختلف شكلا ولونا وعرقا ولغة وثقافة ودينا، وتوظيف الجانب الأيديولوجي خدمة لمشاريع استبداد شامل للمهيمنة التامة على الآخرين، لكن هذا لا ينفي الوجه الآخر للتعددية الثقافية في ترجمتها الفعلية التبادلية والتبادلية مع الآخر المختلف هويتيا، أ فن التعايش والتسامح والاعتراف فالحل الأساسي يكمن في تجاوز الانعزالية والحتمية نحو الانتماءات المتعددة فمثلا العامل من قبيلة الهوتو في رواندا عليه أن ينظر لذاته على أنه كينغالي، رواندي، أفريقي وكائن بشري وهو ما أكده أمارتيا صن في كتابه السلام في العالم المعاصر أي الاعتراف بالهويات المتنافسة جميعا، بأن نعيشها كما لو أنها كانت واحدة مؤتلفة في هوية واحدة، بل نظر المفكر إدغار موران إلى أن "اختراع الأمة" نتج عنه تطهير اثني وعرق وديني وهذا لرغبة المنقطعة النظير من أجل الرغبة في النقاء والصفاء أي ما يعرف بهوس التطهير على حد تعبير بندكت أندرسون. (حرب، 2010، صفحة 207).

المساواة: من خلال المثول أمام القانون بالتوازي دونما أي تمييز.

الحقوق والواجبات: يندرج تحت هذا عدة حقوق منها الحق في التعليم والرعايا الصحية دون أي تعد على حريات الآخرين. في مقابل هذا هناك مجموعة واجبات على المواطن أن يؤديها تجاه وطنه منها: احترام القانون والنظام العام والدفاع عن وطنه والنهوض به سواء بأوقات السلم أو الحرب (مهران، 2012، صفحة 120).

دولة المواطنة: هي دولة المؤسسات التي تعلق الأفراد وتتجاوز هوياتهم الفرعية، كما أن الشعب فيها يعد مصدرا لمختلف التشريعات والقوانين.

د/ ركائز المواطنة: من أهمها: الفردية، المساواة، المشاركة.

الفردية Individualism: وهو ما ركزت عليه الأيديولوجية الليبرالية حديثا إذ هي ركيزة أساسية للمواطنة، المواطن أساسا هو فرد قبل أن يكون مواطنا إذ يعد غاية وأعلى قيمة للدولة التي وجدت لأجل خدمته عموما.

المساواة Equality: بمعنى أن يحصل المواطن على كافة حقوقه ويمارس واجباته بالتساوي. فأهمية المساواة جد هامة قانونيا، لكن في شقها الاقتصادي الرأسمالي لا يضمن هذا القانون التعليم، الصحة، السكن. جاء في المادة 25 لحقوق الإنسان التأكيد على حق الأمن في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة لظروف خارجة عن سيطرة الفرد، إلى جانب المادة 26 التي نصت على حقوق التعليم. إذن فالمساواة القانونية تعني الحماية ضد التمييز الجنسي والعنصري خصوصا التمييز الممارس ضد الفئات المحرومة كالنساء والأقليات العرقية التي تعد من ضمن القضايا الجديدة الهامة، التي لطالما رفعت شعارات تنادي فيها مطالبة حقا في المواطنة وحقوق المواطنة.

المشاركة Participance: تعبر عن الممارسات التي يقوم بها المواطن داخل وطنه في إطار النظام السياسي للتأثير على القرارات الحكومية (بعلبكي، 2013، صفحة 24).

3- التأسيس النظري للهوية

1-3- مفاهيم حول الهوية:

تعد قضايا الهوية من المسائل الجوهرية الحساسة لارتباطها بالانا والأخر، ومن المفاهيم ذات العلاقة بالذات والوجود والتراث الثقافي، والتعدد والتنوع والاختلاف، فهي حصيعة عناصر تفاعلية تشكلت عبر الزمن وصقلت بالخبرات والتجارب الفردية في سياق تفاعلاته مع محيطه الاجتماعي. أما تعريفها في اللغة العربية جاء في معنى ضمير "هو" للغائب المفرد أي ذاته.

-الفارابي: الهوية حسبه هوية الشيء وخصوصيته وانفراده عن الآخرين. أما عند ابن رشد نظر إليها على أساس المعنى الذي يطلق عليه الشيء الموجود.

-نديم البيطار: الهوية هي التاريخ وهو من يشكلها، أي لا هوية خارج إطار المجتمع والتاريخ فلا يمكن للفرد أن ينفرد بهويته لوحده فهي مثل أرض الوطن. الولاء للوطن بعد ذاته يتأتى من خلال الولاء للهوية أولاً فالاعتزاز بالتاريخ والحضارة من إحدى أساسيات تشكل الهوية.

-لوسيان باي حسب تفسيره تتعلق الهوية بالرباط العام حول العاطفة الوطنية. إن الهوية قديمة قدم الإنسان، استأثرت الدراسات الأنثروبولوجيا بدراستها لارتكازها على عامل الانتماء والولاء للكيان الاجتماعي. إذ العضوية داخل جماعة ما يحددها العرق والانتماء الاثني مع الإقليم والأوضاع الاقتصادية والثقافية والسياسية والدينية والاجتماعية واللغوية بين مختلف أعضاء الجماعة. إلا أنها لم تعرف التصنيف الفردي مرتبطة في أن واحد بالكيان والوجدان، إذ كانت من ضمن المواضيع العلوم الاجتماعية والتطبيقية قبل أن تبرز كاهتمام للعلوم السياسية في ظل الصدام والصراع الحضاري إلا أن التنظير لها كان في ستينيات القرن العشرين تعلقت أساساً باستقرار الدولة الوطنية وممارستها (دواق، الدين والهوية، 2016، صفحة 16). الهوية هي لوغوس الكثرة إذ تلتقي في طياتها طبقات "الأنثا" و "نحن" أي الفرد والجماعة، وفق قانون التفريد (Individuation) و التوحيد (Unification) في إطار أنظمة ثقافية كبرى (مرزوق، 2015، صفحة 25). فالهوية هي نتاج للعقيدة والفكر واللغة والتاريخ والفنون والقيم، تشكل مدى إدراك الناس لذواتهم وفهم حياتهم وهو ما يشكل الهوية الوطنية على أساس العيش والمصير المشترك ضمن مرجعيتي الثقافة الوطنية من جهة والوطنية من جهة أخرى، فالدولة الحديثة قامت على أسس الدولة الوطنية أو الهوية الوطنية وما تشمله من سمات ثقافية تجمع الأمة ضمن نطاقها الجغرافي المحدد. فهناك فرق ما بين الدولة قديما وحديثا في عدة مجالات منها: كانت تركز قديما حول أسلوب الحياة وليس على أساس الانتماء الإقليمي وهو ما جسده الدولة-المدينة اليونانية اعتمادا على مجموع المواطنين يجمعهم أسلوب حياة مشترك، بينما الدولة الحديثة يتم التركيز فيها على الحدود الإقليمية للدولة يتحدد على أساسها الهوية الجغرافية والسياسية في إطار جماعي Collective

التجانس السياسي والثقافي: خلافا للدولة القديمة فإنها حديثا تقوم على عامل التجانسات السياسية والثقافية خاصة القرون الثلاثة الماضية أي طريقة إيجاد طريقة موحدة لتعريف بمواطني الدولة قديما أما حديثا فتؤمن الدولة بمختلف التباينات واستخدامها وسائل عدة تحقيقا للوحدة الوطنية قد تستخدم وسائلها الناعمة التعليمية والثقافية أو آليات الدمج القسري (هاني و نعيم حسين، 2016، صفحة 550)

2-3- مرجعيات الهوية ومحدداتها:

تحدد الهوية وفق معايير هامة متنوعة، تنقسم لفئتين محددات مادية وأخرى غير مادية وهو ما سنوضحه كالتالي:

المحددات المادية: يمكن قياسها ولمسها منها الانتماء الإقليمي الذي يترك أثره البالغ في ذهنية الفرد إلى جانب عناصر أخرى كالملاح اللونية والفيزيقية إذ تعتبر محددات أساسية للهوية الإفريقية.

هناك محددات طبقية كذلك للنشاط الاقتصادي المهني على إثرها نشأت الهوية الطبقية مثل البروليتاريا والبرجوازية.

المحددات غير المادية: هي غير ملموسة رمزية معنوية تحدد هوية جماعة معينة، تشمل ما يلي:

-الأصول التاريخية: رجوعا لماضي الأسلاف والولادة. تذكرنا للأحداث التاريخية الهامة كالتربية والتنشئة الاجتماعية والعادات والتقاليد والآثار الناجمة عن قوانين المراحل السابقة.

-عناصر ثقافية ونفسية: يتمثل هذا في العقائد والأديان والرموز الثقافية والإيديولوجيات. إلى جانب العناصر العقلية والنظم المعرفية من سمات نفسية ونظام القيم. (Tcholaakova, 2016, p. 03)

هناك علاقة تلازمية ما بين كل من المواطنة والهوية، فالمواطن لا بد له من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي أساسه القيم والعادات، وهو ما يعرف بالهوية التي بدورها تعد حق من حقوق المواطنة كالانتساب الثقافي مثلا.

3-3- التحول الهويتي: مفهومه وعلاقته بالسياسة الهويتية:

إذا سلمنا بأن الهوية عبارة عن بناء ديناميكي وليس بالشيء المعطى الثابت، فإن هذا يعني أنها دائمة العرضة إلى التحولات، عادة ما تشير أدبيات علم الاجتماع إلى مفهوم التحول الهويتي بمفاهيم مقارنة كإعادة التحديد الهويتي *redéfinition identitaire*، أزمة الهوية *crise identitaire*، أو الانتقال الهويتي *transition identitaire*. ويرتبط التحول الهويتي بدينامية الاعتراف والعمل على الحفاظ على الهوية.

فالهوية حسب الباحث أكسيل هونيث مكونة من أشكال متنوعة من الاعتراف خلال عملية التنشئة الاجتماعية. يمكنها أن تضعف أمام أشكال من الإقصاء رفض الاعتراف التي قد يواجهها الفاعل الاجتماعي أثناء تفاعله مع الآخر. والفاعل الاجتماعي دائم البحث إلى اعتراف الآخر وإلى تأكيد النظرة الإيجابية التي يملكها حول ذاته من خلال ردود فعل الآخر، فإذا لم يحصل على ذلك يمكن أن تتعرض نظرتة الإيجابية إلى الانقلاب أو الانهيار أو الضعف. بهذا المفهوم تكون الهوية الإيجابية حسب أكسيل هونيث مرتكزة على الثقة بالنفس ومجالها العلاقات الشخصية والعائلية، احترام الذات ومجالها العلاقات مع الأجهزة الإدارية والقضائية والمؤسسات السياسية، أي تقدير الذات ومجالها العلاقات المهنية (Honneth, 2006, pp. 133-135) هذه العناصر الثلاث تحتاج إلى تأكيد وتثبيت مستمر من خلال العلاقات الاجتماعية المختلفة (كاظم، 2016، الصفحات 185-186). إن مصطلح "التحول الهويتي" لم يلق انتشارا واسعا في أدبيات علم الاجتماع بخلاف مصطلح "أزمة الهوية" التي يعتبرها الكثير مرادفا للتحول الهويتي. ومن الباحثين الذين عالجوا موضوع أزمة الهوية نجد عالم النفس اريكسون الذي وصفها بالأزمة الإنمائية الناشئة عن تغيرات فيزيولوجية وعن توقعات المجتمعات. وهذا الموقف يتطلب من الفرد تجاوزه عن طريق تحديد هوية الأنا، وفي حال فشله في هذه المهمة فإنه يعاني من الارتباك والشتات. وعلى غرار أكسيل هونيث، يولي اريكسون اهتماما كبيرا لدور السياق الاجتماعي ومؤسسات المجتمع في مساعدة الفرد على تجاوز أزمة الهوية (Honneth, 2006). وبالتالي لا يكمن الخطر في حدوث الأزمة في حد ذاتها. ففي كل مرحلة من نمو الفرد تحدث لديه أزمة هوية يبحث فيها عن ذاته، لكن الخطر يكمن في حال فشله في تجاوز هذه المرحلة، لذلك لا تشير الأزمة إلى مفهوم التهديد والمحنة بقدر ما تشير إلى نقطة تحول في مسار البناء الهويتي. وفي هذا الصدد يعد مصطلح "التحول" أكثر تعبيراً عن هذا المفهوم.

لعل السياسات الهويتية ومن ورائها النظام السياسي -كبناء اجتماعي- من أكثر العوامل الخارجية تأثيراً على الفشل أو النجاح في تجاوز الجماعة لأزمة الهوية. تفاديا وحسما لإشكاليه الهوية وتعزيزا للتجانس والاندماج كونهما من أهم مقومات الاستقرار السياسي في إطار وحدة وطنية التي تعني قيام رابطة قوية بين مواطني دولة معينة تربطهم رباط حس وطني مشترك، وهذا ما سنوضحه كالتالي:

أ/ إشكالية الهوية:

ترتكز الهوية على معاني روحية ورمزية وحضارية جماعية، لخلق الشعور والحس المشترك ما بين مختلف أفراد المجتمع الواحد ولاء للدولة الوطنية، أي الحس بالمواطنة والانتماء للهوية الوطنية الجامعة لكل فئات المجتمع.

ب/ إشكالية الاندماج الوطني:

ترتبط قضية الاندماج الوطني والسياسي والاجتماعي بمدى معدل مقياس التجانس المجتمعي الذي يعد هدفا رئيسيا حيويا للنخبة السياسية، لما لها من علاقة وطيدة بعناصر ومكونات قوة الأمة لتلاحم وحماية الوجود القومي للتكامل الوطني وتلاحم الجماعات الاثنية وثقافتها وتقاليدها. تعد قضية الاندماج من الأولويات الأساسية لكونها تتضمن وظيفيتين أساسيتين سياسية واجتماعية، فالجانب السياسي كما وضحه مايرون وينر يهدف للغايات التالية:

صهر الجماعات المختلفة من حيث العرق واللغة والدين، بما يفضي لتشكيل الهوية الوطنية والولاء الوطني وهو ما يعرف بالاندماج الأفقي، أما العمودي فهو مجمل الروابط الوطيدة ما بين الحكام والمحكومين قوامه المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات.

-السلطة المركزية وقدرتها على فرض سيادتها واحترام الجماعات ومختلف أقاليمها الجغرافية.

-الحد الأدنى من الرضا واتفاق الجماعات في الدولة حول مختلف القيم والأهداف السامية.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فيتمثل وفق دراسة موريس ديفرجيه غايته كالتالي:

-الحد من أعمال العنف في حل الخلافات أو الخصومات.

-تطوير مختلف صيغ التضامن الوطني من أجل مجتمع سياسي موحد ومتماسك.

يتعين على النخبة الحاكمة تحديد المقومات التي ستبني عليها الهوية الوطنية، فتختار مقومات معينة وتستبعد أخرى(الخرزجي، 2004، الصفحات 188-190). وذلك محاولة لإيجاد هوية مشتركة بين جميع المواطنين وعادة ما يتضمن الدستور هذه الخيارات كتحديد اللغة الوطنية أو دين الدولة وقد لا يتضمن نصوصا صريحة تشير إلى أي مضمون هويتي، غير أن هذا لا يعني الغياب المطلق لأي سياسة هويتية. غاية ما هنالك أن لكل دولة نمطا خاصا بها من السياسات الهويتية تماشيا مع نظرتها بشأن قضايا الهوية ما بين النظرة اليعقوبية الوحودية وبين النظرة التعددية. ولو أسقطنا مفهوم أكسيل هونيث للهوية الإيجابية لوجدناها ذات علاقة مباشرة مع السياسات المنتهجة لاسيما في قضايا الهوية. فقد تحدث هونيث عن احترام الذات كركيزة من ركائز الهوية الإيجابية وحدد مجالها في العلاقات مع الأجهزة الحكومية من إدارات عمومية وجهاز قضائي وغيرها من المؤسسات التي تربط المواطن بدولته وتعزز ثقته بالوطن بما يولد له تلقائيا شعورا بالانتماء إلى دولة تحميه وترعى حقوقه وتعترف بوجوده المادي والمعنوي، بما يثبت هويته بطريقة إيجابية تدفعه للاجتهاد في خدمة الوطن(Battistella, 2006, pp. 461-462).

4- التنوع الثقافي والصراع الهوياتي في الجزائر:

لا يخلو أي بلد من التنوع والتعدد الثقافي والمجتمعي ما بين أقلية أو أغلبية، لكن القضية تكمن فيما يترتب عن الأطر الدستورية أو القانونية للنظام الحاكم ضمانا للحقوق والواجبات أو حفاظا على تماسك الهوية الوطنية. لزالته المواطنة في العالم الثالث تعاني مرضا عضال تحت زعم ما قد تجلبه أو ما يترتب عن التشريعات التي تتيح الفرص للجميع من تهديد للوحدة الوطنية وإفساح المجال للتدخلات الخارجية خصوصا حول ملف الأقليات المضطهدة. إن المسألة تكمن في عدم اعتراف النظام الحاكم بالحقوق المواطنة على قدم المساواة، ففي هذه الحالة تقتصر الحقوق والواجبات على أساس اثني أو ديني أو عرقي مما ينجر أزمت الهوية(محمد و عبد الجبار عيسى، 2014، الصفحات 17-20). فظاهرة التنوع الثقافي كما أسلفنا الذكر منتشرة في شتى

بقاع العالم تأخذ أشكالاً عدة من قبيل التنوع الاثني أو الديني أو اللغوي أو الطائفي أو المذهبي، في خضم اختلاف الأمر من مجتمع لأخر ومن دولة لأخرى ارتكنا للتنشئة الأولى خاصة، تكمن أهميته وتبرز كما التنوع البيولوجي أو الطبيعي للإنسان خصوصاً في ظل انعكاسات العولمة. فهو أي التنوع حالة قائمة طبيعياً ما بين مختلف المكونات الثقافية بينما التعددية هي سياسة إدارة ذلك التنوع وفقاً لمقتضياتها الأساسية كاحترام والاعتراف بحقوق الإنسان وكرامته وهي من أهم شروط الممارسات الديمقراطية عكس الدولة الشمولية. إذ عرفتها منظمة اليونسكو بأنها " التفاعل العادل ما بين الثقافات المتنوعة وإمكانية خلق تعبيرات مشتركة بواسطة الحوار والاحترام المتبادل محلياً، إقليمياً، دولياً". يرى ويلكيملكا أنه لمعالجة التنوع الثقافي بسلاسة يستوجب تبني نموذج المواطنة الجمهورية الوحودية أين يتمتع جموع المواطنين بحقوقهم المشتركة في خضم التمايزات المختلفة عرقياً ولغوياً ودينيا وغيرها أي استغلالها إيجاباً لنقلها للمجتمع المتوازن لما لها من مقومات البناء والتنمية، بما يفضي للانصهار الاجتماعي في بوتقة المواطنة المبنية أساساً على عقد اجتماعي ما بين الشعب والدولة، واعتماداً على سلطة القانون والكفاءات لا الانحياز الفرعي الضيق (جبر، 2016، صفحة 261).

5- المواطنة والوضع اللغوي الهوياتي في الجزائر

اللغة كائن حي، يطرأ عليها ما يطرأ على الكائن الحي من تغيرات وتطورات. فاللغة ليست منعزلة عن المجتمع بل تتغذى به والمجتمع لا يقوم إلا بها، يمكن قيام لغتين في المجتمع فتتأثر كل واحدة منها بالأخرى ويحدث ما يسمى بالصراع اللغوي الذي على إثره تكون هناك لغة منتصرة ولغة مغلوبة وليس شرطاً على كل حال، بل قد تتعايش اللغتان كلتاهما جنباً لجنب ولكن هذا لا يمنع الاحتكاك والتأثر وحتى اللغة المنتصرة لا تسلم من تأثيرات اللغة المغلوبة لأبد أن تنفذ إليها كثيراً من ألفاظ وتراكيب وصور اللغة المغلوبة.

1-5- عوامل الصراع اللغوي:

يمكن تصنيف عوامل الصراع اللغوي إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية وهو ما سنوضحه كالتالي:

داخلياً: يتمثل في ما يلي:

-التعليم: للمؤسسات التعليمية علاقة وطيدة مع بنية النظام السياسي، فكلما كان الأخير قائماً على أسس احترام التعددية والتنوع في إطار ديمقراطي يضمن الحقوق والواجبات (المواطنة) انعكس ذلك حول البرامج التعليمية (المقررات والمناهج الدراسية)، وهو ما وضحه ميشال فوكو في إشارته للعلاقة لتلك العلاقة من خلال الكتاب المدرسي وتداعيات السلطة في الممارسة الخطابية. لتحقيق أغراض وأهداف من خلال تعليم اللغات الأجنبية، في الواقع العربي نجد أن اللغات الأجنبية أحدثت صراعاً جلياً مع اللغة العربية، مما أفضى لعزوف أبناء هذا الجيل عن تعلم اللغة العربية وأبعد من ذلك اتخاذ مواقف سلبية اتجاهها، كان هذا من بين أهم تداعيات الأيديولوجية الاستعمارية على اللغة والثقافة والتراث ومنه الهوية الجزائرية عموماً وإحلال الفرنسية في مختلف المعاملات.

-النخب المعربة، النخب المفرنسة والنخب الأمازيغية.

بعد الاستقلال عمل النظام الجزائري جاهداً على استعادة الهوية الجزائرية الأصيلة ذات البعد العربي والإسلامي، مركزة بذلك الدول في كل مراحل تعديلاتها الدستورية على اللغة العربية وترسيخها على أنها لغة رسمية وطنية مع الدين الإسلامي، لم يكن لهذا المشروع التعريبي أن يمر بسلاسة إذ واجهته في الأساس النخب المفرنسة مع الأمازيغية.

2-5- البعد الأمني والهوياتي للصراع اللغوي في الجزائر:

-الأمن اللغوي في الجزائر: قدم Arnold Woofers تعريفاً للأمن الموسع من خلال قوله بأن الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، أما ذاتياً فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم. ولأن اللغة تشكل إحدى أهم القيم المركزية لأي أمة فإنه أصبح من الضروري البحث حول مفهوم الأمن اللغوي. فالأمن اللغوي على سبيل المثال مثله مثل (الأمن الغذائي) بطنطوقة (10, p. 2018 ,

الانتماء: الكثير من الدول لم تكن نتيجة تنشئة تطورية اجتماعية تاريخية وإنما قامت على أسس تسويات دولية أو ظروف كولونيالية. المواطنة ركيزتها الانتماء والولاء الواحد للوطن من خلال الرابطة القانونية الجنسية، وبناء على الإرادة الشعبية العقلانية ضماناً لصالح العام. فالدولة الحديثة تعزز الوطنية والانتماء للوطن، ودولة مشاركة سياسية تحقيقاً للرعايا والرفاه الاجتماعيين لجانب إحلال قيم المساواة والتوزيع العادل للثروة والسلطة، فلا مساواة ما بين مختلف جموع المواطنين خارج الأطر القانونية والتشريعية في دولة أساسها الحدانة والتنظيم الفعال والعقلاني لمؤسسات الدولة والمجتمع المدني (حسن، 2011، الصفحات 53-55). يعد الانتماء من العناصر الهامة وركيزة أساسية للمواطنة. فمن مؤشرات المواطن الصالح افتخاره بانتمائه لوطنه وثقافته وأمته وحضارته ونضاله وكفاحه لأجل وطنه، إلا أنه ورد ب 0.93 بالمئة في الجزائر (بوزيان، 2009، صفحة 118). - سوق العمل: الاحتكاك بشكل سريع وواضح جلي بفضل تقنيات الاتصال الحديثة التي كان لها أثراً في تغذية عامل الصراع عامة، وكذا النهضة الاقتصادية. يظهر الصراع من خلال الشروط المفروضة لمزاولة عمل معين أبرزها شرط إجادة اللغة الفرنسية أو أي لغة أجنبية على حساب اللغة العربية.

-الإعلام: أسهمت بعض الدول العربية في أحداثها شروخ واسعة حول اللغة من خلال الترويج للغات الأجنبية على حساب اللغات المحلية ومنه التأثير على الهوية العربية اجتماعياً وثقافياً من خلال بث قنوات بلغات أجنبية. أما في ما يخص العوامل الخارجية فتمثلت في ما يلي: السياسات الاستعمارية التي أحيانا كثيرة نلتمسها مفروضة كعامل قوة من بين الأدوات الاستعمارية الهامة في التأثير في الشعوب المهزومة. لكن هناك عامل ظهر بصورة بارزة في هذا العصر الحديث (القوة العملية) التي تمتلكها بعض الدول الأجنبية التي أصبحت مصدرة للغتها بفضل تقدمها العلمي والتقني (خلدون، 1983، صفحة 288).

-المنظومة التربوية: اللغة العربية وتدرسيها منذ المراحل الأولى للتعليم إلى الطور الثانوي. لكن في المرحلة الجامعية نظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي والتقني بالدول الغربية تدرس كذلك، في الجزائر تستثنى منها العلوم الإنسانية والاجتماعية. -التعاملات الإدارية: من خلال تعاملات الإدارات والمؤسسات الجزائرية باللغة الفرنسية على حساب العربية من ضمن أهم ما يعانيه خريجو الجامعات أمام سوق العمل (فضيل، 2015، صفحة 16).

3-5- البعد الهوياتي للصراع اللغوي في الجزائر:

ترتكز هوية مجتمع ما على صبغته الإثنوفيلولوجية (الاثنية واللغوية) فلا يمكن إذن للمجتمع الجزائري أن يفصل خلافاته الهوياتية من خلال التعمق في التركيبة السيسيو-ثقافية والسيسيو-اجتماعية. تكمن أهمية العملية كونها متعلقة بالذات تشتت الوضوح الذي لا يقبل الشك. فعندما يطرح السؤال لا يحتاج إلا لمعنى منتهي، وإلا فإنه يظل يبحث ويتساءل، كما نفع نحن اليوم الجزائريين في نقاشاتنا الدائرة على نحن أمزيغ؟ أم عرب؟ استمر الوضع على حاله إلى غاية وصول الإسلام عن طريق العرب. ومن هنا بدأت الهجرات العربية بطيئة ولم تطرح الإشكالية إلى غاية القرن الـ 9م حيث بدأت الهجرة الهلالية أين أخذ الاختلاط

الأمازيغي - العربي شكله المتسارع، هو ما أشار إليه ابن خلدون في القرن الـ15م حول بطون عربية اختلطت بقبايل هوارية الأمازيغية وعن قبايل أمازيغية وجدت نفسها في عداد قبايل بنو سليم العربية (عمر، 2017، صفحة 16).

4-5- التأثير الاستعماري الفرنسي للغوي في الجزائر:

تخضع اللغة لتأثير مظاهر التطور مثلها مثل الإنسان، فإن أي تطور يطرأ عليه ينعكس على لغته وهذا ما حدث بالجزائر التي عانت ويلات الاستعمار سنين طويلة 132 سنة أثر ذلك على المركب اللغوي سواء إبان المرحلة الاستعمارية أو ما بعدها. فالمتتبع لسياسة فرنسا في الجزائر يجد أن الجريمة الكبرى التي ارتكبتها في حق الجزائريين هي محاولتها القضاء على الشخصية المتميزة والانتماء اللغوي والثقافي إلى الأمة العربية ومحاولة التذويب والدمج بالأمة الفرنسية لغة وثقافة وحضارة.

حاول الاستعمار الفرنسي جاهداً على إقصاء الهوية الجزائرية المشككة عناصرها من اللغة والثقافة والدين والتراث من خلال المنظومة التعليمية إذ أضحت الفرنسية في مختلف المجالات مما أدى إلى فرنسة وإضعاف الشخصية الجزائرية حتى من خلال التعليم المزدوج في المدارس الفرنسية-العربية، كان لهذه الخطوات أثراً بالغاً تجسد في عمليات الخلط في الألفاظ العربية والفرنسية امتد حتى نحو الأوساط الجامعية ومنه ضعف التحصيل العلمي والمعرفي. تشكلت عقداً على أساس أن اللغة العربية ليست مواكبة للعصرنة وعليه لن تسترد مكانة اللغة التي هي متلازمة للوطنية إلا من خلال الحفاظ على الهوية من الضياع فبي مصاحبة لسلوكيات التاريخية والحاضرة ودفعا نحو المستقبل، لا أمة من دون لغة وطنية ولا تاريخ ولا حضارة إلا بها، فاللغة عموماً جوهر الفكر وماهيته في أن واحد. ففي أوائل الفترة الاستعمارية أصدرت السلطات الفرنسية التعليمية التالية: "... إن الجزائر لن تصبح فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هي لغة قومية والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازه هو السعي إلى نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدرج إلى أن تقوم مقام اللغة العربية بينهم الآن".

6- خاتمة:

ختاماً مما سبق يتضح جلياً بأن هناك العديد من مسببات الصراع اللغوي في الجزائر ولعل أهمها يتمثل الاستعمار الفرنسي الذي مهد الأرضية المناسبة لهذا الصراع، بسبب سياسته التي كانت تهدف إلى طمس الهوية الجزائرية وضرب جميع مقومات الأمة والتي تعد اللغة من أهمها، وعلى الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على أخذ الجزائر لسيادتها الترابية، إلا أن مخلفات التبعية الثقافية والتناحر اللغوي والعرق الذي عمل الاستعمار على نشره لازال مستمراً، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى نقص الوعي والإرادة السياسية من خلال المناهج التربوية وكذا مختلف فعاليات المجتمع المدني بأهمية موضوع اللغة في الجزائر التي أصبحت تهدد بصفة مباشرة الأمن اللغوي والبناء الهوياتي للمجتمع الجزائري.

من النتائج المتوصل إليها أن المواطنة العضوية النشطة لها الدور الفعال في ترسيخ الأمن الهوياتي بشكل عام من خلال احترام التنوع الثقافي-اللغوي في الجزائر، بعيداً عن المخلفات الاستعمارية التي هدفت لتمزيق السيسولوجية الجزائرية لغض النخب على ذلك التنوع النسقي في الجزائر وإبقاءها متناحرة ما بين نخب فرنسة التعليم واللغة، ونخب التعريب، والنخب الأمازيغية.

من الاقتراحات: لأبد للتجاوز ما بين مختلف النخب في الجزائر لأجل الصالح العام خدمة للفرد المواطن. والولوج من بؤر التوتر النخبوي نحو إيجاد أطر حاسمة لتفادي المخططات التي كانت يرمي لها الاستعمار خاصة تفكيك البنى الثقافية الهوياتية في الجزائر. والحرص على تعزيز وغرس القيم المواطنة في المنهاج التربوي التعليمي في الجزائر نحو تكريس الهوية الوطنية الجامعة مع احترام مختلف الهويات الفرعية في الجزائر واستغلال تنوعها في إطار وطني شامل.

- قائمة المراجع

- أحمد هـ، محمود ع. (2015). الإستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع. مجلة إضافات. 216.
- الجزار، هـ. (2010). أزمة الهوية والتعصب دراسة في سيكولوجية الشباب. الجزيرة: هلا للنشر ولتوزيع.
- الجواد، ع. ع. (2011). حقوق المواطنة وواجباتها. مجلة جامعة الأقص. 02, 15(2),
- الجزري، ث. ك. (2004). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة استراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي.
- الخطابي، ر. غ. س. (2011). الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- الشماس، ع. (2008). المجتمع المدني (المواطنة والديمقراطية). دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- أمين، ع. (2018). علم النفس عبر الثقافي وعلم نفس الثقافة. مجلة عمران. 44, 07(26),
- بطنطوقة، م. (2018, March 11). www.google.dz/search?q=ceid=chrome&ie=UTF. Consulté le Avril 21, 2019, sur <http://www.google.dz/search?q=ceid=chrome&ie=UTF>
- بعلبكي، أ. (2013). الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بويكر، ب. (2010). الدولة الجزائرية الحديثة: بين القوة والشرعية وسيرورة البناء الديمقراطي. مجلة إضافات. 15, (12),
- بوزيان، ر. (2009). المواطنة والمؤسسة التعليمية في الجزائر، دراسة سيكولوجية لكتاب المواد الاجتماعية نموذجاً. مجلة إضافات 118.
- تابر، ر. (2016). القبيلة مفارقة تاريخية في القرن الحادي والعشرين. مجلة عمران. 09-12, 04(15).
- جاسم، خ. ع. (2017). إدارة التنوع في الجزائر. مجلة دراسات دولية. 26.
- جبر، و. ع. (2016). كانون. (إدارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية-العراق نموذجاً. -مجلة الآداب. 259, (119).
- حرب، ع. (2010). الإنسان الأدنى أمراض الدين وأعطال الحدأة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- حسن، ع. أ. (2011). تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر، ظروف النشأة وأثارها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- خلدون، ع. أ. (1983). ديوان المبتدأ والخبر. بيروت: دار الكتاب اللبناني.
- دواق، أ. (2016). الدين والهوية. مؤمنون بلا حدود. 16.
- سنان، ب. (2017). إشكالية المواطنة الرعية في التراث السياسي الإسلامي. برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر.
- علوان، أ. ح. (2017). بين إشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية. مجلة أبحاث العلوم السياسية. 229.
- علي، د. (2017). الأبعاد الهوياتية ورهانات الإصلاح التربوي في المدرسة الجزائرية. المستقبل العربي. 97-109, (457).
- عمار، أ. ب. (2017). www.google.dz/search?rlz=1C1PRFC enDZ682DZ682DZ7658&ei=mkSIWpe-H8X0UP zk6qB&q. Consulté le March 8, 2020, sur <https://www.google.dz/search?rlz=1C1PRFC enDZ682DZ682DZ7658&ei=mkSIWpe-H8X0UP zk6qB&q>
- عمار، ر. (2014). التعليم والمواطنة والاندماج. القاهرة: مركز العقد الاجتماعي.
- عمر، د. (2017). الصراع اللغوي في الجزائر. مجلة المعرفة. 16.
- عمر، د. (2017, jun 26). www.almarefh.net/show-content-sub.php?CUV=363&SubModel=138&ID=482: تأزم الهوية
- فضيل، ع. أ. (2015). اللغة ومعركة الهوية في الجزائر. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.
- كاظم، ن. (2016). خارج الجماعة عن الفرد والدولة والتعددية الثقافية. بيروت: مكتبة مؤمن قريش.
- محمد، ي. م. & عبد الجبار عيسى. (2014). التعامل مع الأقليات في إطار التنوع -دراسة تحليلية مقارنة بين العراق والهند. المجلة السياسية والدولية. 17-20.
- مرزوق، ب. ر. (2015). الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الأفريقي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- مهدي، ع. س. (2010). رؤية مقترحة لإعادة تشكيل مفهوم المواطنة في العراق الجديد. المجلة السياسية والدولية. 97-102.

- مهران, ح. (2012). المواطنة والمواطن في الفكر السياسي. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- هاني, ط. & نعيم حسين, ك. (2016). الدولة والمواطن: نحو مفهوم مركب للهوية العراقية. مجلة بابل, 550(01), 24.
- Battistella, D. (2006). théories Des Relation Internationales. Paris: Presses de Sciencepo.
- Calvet, L.-j. (2018, Oct 22). la geurre des langues et les politique . Consulté le Nov 26, 2021, sur www.babelio.com/Calvet-La-guerre-des-langues-et-les-politiques-linguistiq/4061: <http://www.babelio.com/Calvet-La-guerre-des-langues-et-les-politiques-linguistiq/4061>.
- Honneth, A. (2006). la théorie de la reconnaissance: une Esquisse. REVUE DE MAUSS(23), 133-135.
- Tcholaakova, A. (2016, jun. journals.opendition.org/sociologie/2712. Consulté le sep 22, 2018, sur www.journals.opendition.org/sociologie/2712: <http://www.journals.opendition.org/sociologie/2712>